العودة إلى الاتفاق النووي ستكون أبطأ وأكثر تعقيداً مما كان متوقعاً

خطان في اجتماع فيينا.. نووي إيران أمام الاختبار الصعب

مفاعل نووي إيراني

تجتمع في فيينا الأطراف الموقّعة على الاتفاق النووي الذي تم التوصّل إليه في العاصمة النمساوية في 2015 بين إيران ومجموعة 5+1 (الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا بالإضافة إلى ألمانيا) التي باتت تسمّى مجموعة 4+1 بعد انسحاب واشنطن في 2018 من الاتفاق في عهد الرئيس السابق دونالد ترمب، ويرمي الاجتماع الذي لن يكون سهلا على الإطلاق باعتراف عدد من المشاركين فيه على رأسهم أميركا، للتمهيد إلى إعادة إحيائه وعودة واشنطن إليه، بالتزامن مع تراجع طهران عن انتهاكاتها.

وستركز خلال تلك المحادثات مجموعتان من الخبراء في وقت واحد على خطين أو مسارين العقوبات الأميركية من جهة، والتزامات إيران النووية من جهة أخرى، بحسب ما نقلت وكالة فرانس برس سابقا عن مسؤول كبير في الاتحاد الأوروبي.

لكن على الرغم من أن العديد من المشاركين الإيرانيين والأميركيين في اجتماع اليوم من الأسماء المألوفة، لا بل إن بعضهم من الشخصيات الرئيسية التي تفاوضت على الاتفاقية الأصلية قبل سنوات، إلا أن ما يجري اليوم مختلف تماما، بحسب ما يرى مراقبون متابعون للملف.

فسياق المحادثات ناهيك عن أهداف الجانبين تغيرت بشكل حاد. وفي حين يبدو أن الخطوات اللازمة لعودة واشنطن وطهران إلى التزاماتهما واضحة نسبيًا، إلا أن التصميم الدبلوماسي للوصول إلى هناك معقد جدا.

ففي السابق، خلال التفاوض على الصفقة الأصلية بذل جهد تقني كبير بهدف وضع قيود نووية محددة على إيران، أما محادثات فيينا اليوم فهي أشبه باختبار للإرادة السياسية، لأنها تأتي بعد سلسلة من الأحداث التي عمقت هوة عدم الثقة بين الطرفين، في الآونة الأخيرة، من الانسحاب الأميركي إلى سياسة الضغط القصوى التي خنقت الاقتصاد الإيراني، وصلا إلى اغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني ولعل ما يزيد الأمر تعقيدا، بحسب تقرير لصحيفة "وول ستريت جورنال" اعتبار الإدارة الأميركية الجديدة إعادة إحياء اتفاق 2015 مجرد نقطة انطلاق. فقد أعلن الرئيس جو بايدن سابقا بأنه يعتزم توسيع هذا الاتفاق لاحقا ووضع ترتيبات من شأنها فرض قيود أكثر ديمومة على جهود إيران النووية، وأنشطتها الإقليمية، لا سيما دعمها للميليشيات المحلية.

وفي هذا السياق، قال روبرت أينهورن، المسؤول البارز السابق في وزارة الخارجية الأميركية، والمعروف في معهد بروكينغز (مركز أبحاث في واشنطن) للصحيفة الأميركية: "الولايات المتحدة وإيران تشكان في بعضهما البعض كثيرا لدرجة أن الأمر سيكون صعبًا للغاية، لذا ستكون العودة إلى الصفقة أبطأ وأكثر تعقيدًا مما كان متوقعًا في الأصل، على الرغم من أن كلا البلدين يؤيدان إعادة إحياء الاتفاقية."

كما أضاف أن وضع ترتيبات لمتابعة الملف أيضا سيكون أكثر صعوبة من الماضي".

إلى كل تلك المعطيات التي من شأنها تصعيب المهمة وزيادة الطين بلة، يضاف تصاعد التوتر بين واشنطن واثنين من الأطراف الأخرى في الاتفاق الأصلي المكون من سبع دول، ألا وهي روسيا والصين.

فمنذ عام 2015 عزز كلا البلدين العلاقات مع إيران، سواء من خلال دعم النظام السوري والتعاون في ما بينهما بالنسبة لروسيا، أو عبر تعزيز العلاقات التجارية بالنسبة للصين التي أصبحت الشريك التجاري الرئيسي لطهران لاسيما بعد إبرام الاتفاق الممتد ل 25 سنة الأسبوع الماضي.

إذا لا شك أن محادثات اليوم لن تكون سوى نقطة في بحر التعقيدات المقبلة، لا سيما مع تمسك إيران برفع العقوبات كاملة وفق ما أفاد عدد من مسؤوليها قبل أيام.

وكانت تقارير عدة أفادت سابقا، بأن طهران رفضت عروضا بالإفراج عن بعض أموالها المجمدة بالخارج كخطوة أولى، وفي السياق، نقل موقع "مونيتور" عن مصدر مطلع قوله إن الولايات المتحدة عرضت على إيران الإفراج عن مبلغ مليار دولار من الأموال الإيرانية المجمدة في العراق وكوريا الجنوبية مقابل وقف التخصيب بنسبة 20 في المائة، وإغلاق أجهزة الطرد المركزي المتطورة، لكن هذا العرض قوبل بالرفض.

150 قتيلاً في فيضانات إندونيسيا وجثث غارقة بالوحل

فيضانات إندونيسيا

يسابق عاملو الإغاثة الزمن، لإنقاذ عشرات المفقودين بعدما ضربت فيضانات وانزلاقات تربة ناجمة عن الإعصار سيروجا قرى في إندونيسيا وتيمور الشرقية قبل يومين، ما تسبب في مقتل 157 شخصاً على الأقل وتشريد آلاف آخرين.

وحوّل الإعصار سيروجا بلدات صغيرة إلى حقول موحلة واقتلع الأشجار وأجبر نحو 10 آلاف شخص على اللجوء إلى مراكز إيواء في البلدين الواقعين في جنوب شرق آسيا.

كما أشار المركز الإندونيسي لإدارة الكوارث إلى مقتل 130 شخصا في جزر عدة قريبة من تيمور الشرقية حيث قضى أيضا 27 شخصا. وكانت الحصيلة السابقة تشير إلى 113 قتيلا.

وفي إندونيسيا تبحث فرق الانقاذ عن أكثر من 70 شخصا مفقودين مستخدمة أحيانا الحفارات لإزالة الركام الناجم عن مرور الإعصار. وتسببت الأمطار الغزيرة جدا في الأيام الأخيرة بفيضانات وانزلاقات تربة جرفت منازل أحيانا.

من جانبها، قالت السلطات إنها تكافح لإيواء النازحين فيما تسعى لمنع تفشي فيروس كورونا.

وأفاد نائب عمدة المنطقة توماس اولا لونغاداي "فر النازحون إلى هنا بملابس مبللة على أجسادهم ولا شيء آخر" بحوزتهم، مضيفاً أنّهم "بحاجة إلى أغطية ووسائد وفرش وخيام".

كما تستعد المنطقة بمرافقها الصحية المتواضعة لمواجهة ارتفاع عدد المصابين. وقال لونغاداي "ليس لدينا عدد كاف من أطباء التخدير والجراحين لكننا تلقّينا وعداً بأن المساعدة ستأتي".

وأضاف "لقد أصيب الكثير من الناجين بكسور في العظام بسبب تعرضهم بالحجارة وجذوع الأشجار والحطام".

إلى ذلك، طمرت الوحول الكثير من المنازل والطرقات والجسور واقتُلعت أشجار ما يعرقل عمل عناصر فرق الإنقاذ الذين يحاولون الوصول إلى أكثر المناطق تضررا. وشهدت جزيرة فلوريس الإندونيسية سيولا وحلية وفيضانات جرفت المنازل ودمّرت الجسور وغمرت الطرق.

وأظهرت مشاهد التقطتها الوكالة الإندونيسية للبحث والإنقاذ في وقت سابق عمالا يعملون على انتشال جثث من تحت الوحل ووضعها في أكياس بلاستيكية.

كما تسببت العاصفة، المصحوبة برياح عاتية وأمطار غزيرة، بتدمير آلاف المنازل والمستشفيات والجسور، وباتت تتجه الآن إلى ساحل أستراليا الغربي.

الناتو: ندعم بقوة سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها

أكد الأمين العام لحلف شمال الأطلسي "ناتو"، ينس ستولتنبرغ، دعم الحلف لسيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها. جاء ذلك في اتصال هاتفي، أجراه ستولتنبرغ مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بشأن الأنشطة العسكرية الروسية في أوكرانيا.

وأوضح ستولتنبرغ في تغريدة على تويتر، أن الحلف يشعر بقلق بالغ إزاء الأنشطة العسكرية الروسية في أوكرانيا وحولها وانتهاكات وقف إطلاق النار.

وقال في تغريدته: "الناتو يدعم بقوة سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها"، مشددًا أن الحلف ملتزم بالشراكة الوثيقة مع أوكرانيا.

وفي 30 مارس الماضي، أعلن رئيس هيئة الأركان الأوكرانية رسلان هومتشاك، أن القوات المسلحة الروسية أرسلت وحدات إلى منطقة قريبة من الحدود بذريعة إجراء تدريبات عسكرية.

وبين الفينة والأخرى، تندلع اشتباكات في "دونباس" بين القوات الأوكرانية وانفصاليين موالين لروسيا أعلنوا استقلالهم عام 2014، ما أدى إلى مقتل أكثر من 13 ألف شخص منذ ذلك الحين وحتى اليوم. يذكر أن العلاقات بين كييف وموسكو تشهد توترا متصاعدا منذ نحو 7 سنوات، بسبب ضم روسيا شبه جزيرة القرم الأوكرانية إلى أراضيها بطريقة غير قانونية، ودعمها الانفصاليين في "دونباس".

أوروبا تعود إلى أنقرة.. ملفات «بالغة الأهمية» على الطاولة

يرى خبراء أن زيارة رئيسة مفوضية الاتحاد الأوروبي أورسولا فون دير لاين، ورئيس مجلس الاتحاد تشارلز ميشيل، إلى تركيا، أمس الثلاثاء، ستشهد بداية "عهد جديد" في العلاقات من خلال مباحثات "بالغة الأهمية" تركز على الأجندة الإيجابية بين الجانبين. وتوقع الخبراء أن يكون على رأس هذه الملفات المهمة: الهجرة، والاقتصاد، وكذلك التطورات في شرق المتوسط وقبرص.

وقالت زحل مرد أوزون أر، الأستاذ المساعد في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية باللغة الإنجليزية بجامعة مرمرة التركية: إن "الاتحاد الأوروبي يرغب بإجراء حوار مع تركيا كبلد جار وتحسين العلاقات مع أنقرة في إطار مشاريع مشتركة".

وأضافت أوزون أر، في حديث للأناضول، أن المواضيع التي يعتزم كل من دير لاين وميشيل مناقشتها مع نظرائهم الأتراك، "جرى تحديدها في تقرير تركيا الخاص الذي أعده المفوض الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، جوزيف بوريل، في وقت سابق".

وفي 30 مارس الماضي، قال بوريل، إن "تعاون الاتحاد مع تركيا وتطوير علاقات معها قائم على المنفعة المشتركة، وينطوي على مصالح استراتيجية للطرفين".

جاء ذلك في تقييم للمسؤول الأوروبي، نشر على إحدى المدونات، حول العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، أشار فيه إلى أن "مجلس الاتحاد الأوروبي، فتح الأسبوع الماضي فصلًا جديدًا في العلاقات بين بروكسل وأنقرة".

وأشارت أوزون أر، إلى أن "المسؤولَين الأوروبيين لم يذكرا أنهما بصدد مناقشة مسألة وضع تركيا كبلد مرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي خلال الزيارة المقبلة، لكن الأخير عاقد العزم على التعامل مع تركيا على ضوء العلاقات الإستراتيجية وتناول ملفات يمكن من خلالها إحراز تقدم ملموس وتحقيق تعاون مباشر". ولفتت إلى أن الاتحاد الأوروبي يهدف إلى "تحقيق أهداف مثل إعطاء الأولوية للتعددية والمصالح المشتركة، بدلًا من التركيز على الملفات الخلافية مع تركيا".

ولفتت إلى أن المسؤولين الأوروبيين "يعتزمان خلال الزيارة إجراء مناقشات حول ملفات مهمة على رأسها الهجرة والاقتصاد والتجارة والقضايا الإقليمية، بالإضافة إلى مواضيع مثل تجديد الاتحاد الجمركي وشرق الأبيض المتوسط وجنوب القوقاز وليبيا وسوريا".

وفي هذا السياق، رأت الأكاديمية التركية، أنه من الممكن أن نقول إن "المنظور الاستراتيجي سيكون مسيطرًا على النقاشات بين المسؤولين الأوروبيين والأتراك".

بايدن يرسم استراتيجية أميركية جديدة في طرابلس

تتجه الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جو بايدن، لإعادة بلورة استراتيجية جديدة في ليبيا، تختلف عن تلك التي تبناها الرئيس السابق دونالد ترامب، والتي اعتمدت لغة غامضة وملتبسة تجاه طموحات اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر، لحكم البلاد.

وعلى عكس ترامب (2017–2021)، لا تبدو إدارة بايدن متساهلة مع التجاوزات التي ارتكبتها مليشيات حفتر، بحسب تقرير الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان لعام 2020، الذي صدر الثلاثاء الماضي. إذ يتهم التقرير مليشيات حفتر بالتورط في عمليات قتل تعسفي وغير مشروع وإخفاء قسري وتعذيب، وتجنيد أطفال واستخدامهم في الصراع.

ويتحدث التقرير عن استيلاء جماعات متحالفة مع حفتر على مدينة سرت (وسط) وتعرض العديد من المدنيين للاختطاف والاحتجاز بسبب "ولائهم" لحكومة الوفاق الوطني، وكذلك جرائم مليشيا الكاني في مدينة ترهونة (غرب).

ويعتبر هذا التقرير مؤشرا على طبيعة تحرك واشنطن خلال المرحلة المقبلة تجاه مليشيات حفتر، في ظل انتشار الاغتيالات والاختطافات خاصة في مدينة بنغازي (شرق)، التي يكاد يخرج الوضع الأمني فيها عن السيطرة.

حيث التزم وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، خلال عرضه للتقرير، باستخدام عبارة "كل أدوات دبلوماسيتنا للدفاع عن حقوق الإنسان ومحاسبة الذين يرتكبون الانتهاكات".

وسبق لمستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان، أن أصدر بيانا في 12 مارس المنصرم، أكد فيه العمل "على تعزيز المساءلة لأي طرف يسعى إلى تقويض خارطة الطريق الانتخابية التي وضعها الليبيون".

وهذه رسالة موجهة بشكل رئيسي لحفتر، الذي أجهض محاولات سابقة لإجراء انتخابات في 10 ديسمبر 2018، كما نص عليها اتفاق باريس، وأيضا انتخابات ربيع 2019، بحسب اتفاق باليرمو (إيطاليا)، بين أطراف الصراع.

لكن حفتر اختار ربيع 2019، موعدا لبدء هجومه الكبير على طرابلس بدل إجراء الانتخابات، خاصة بعد المكالمة الشهيرة التي أجراها مع إدارة ترامب، واعتبرت "ضوءا برتقاليا" لمواصلة القتال، الذي استمر 14 شهرا، وخلف آلاف القتلى والجرحى، وجلب معه الخراب والمئات من مرتزقة "فاغنر" الروس.

ويمثل 24 ديسمبر 2021، موعد جديد لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية اتفق عليه أطراف النزاع خلال اجتماعهم في تونس، نوفمبر الماضي. وتراهن الولايات المتحدة والأمم المتحدة على إجراء انتخابات ليبية ذات مصداقية وتوفير الخدمات العامة الأساسية لإنهاء النزاع من خلال عملية سياسية شاملة، بحسب بلينكن، الذي أجرى اتصالا هاتفيا مع رئيس حكومة الوحدة الليبية عبد الحميد الدبيبة.

اليابان تطالب بكين بالكفّ عن تهديداتها في بحر الصين الشرقي

زوارق حربية في بحر الصين الشرقي

طالبت اليابان، بكين بالكفّ عن ممارسات التهديد التي تقوم بها الأخيرة في بحر الصين الشرقي. جاء ذلك في اتصال هاتفي بين وزير الخارجية الياباني موتيجي توشيميتسو، ونظيره الصيني وانغ يي، استغرق قرابة 90 دقيقة، بحسب بيان للخارجية اليابانية.

وأعرب الوزير الياباني عن "قلقه الشديد" إزاء انتهاك أراضي بلاده في محيط جزر سينكاكو، في بحر الصين الشرقي المتنازع عليها.

وطالب الصين بالكف عن ممارسات التهديد التي تقوم بها في المنطقة المذكورة.

وتدعي كل من اليابان والصين السيادة على الأرخبيل المسمى في اليابان "سينكاكو" وفي الصين "دياويو"، والذي يتكون من 5 جزر و3 صخور، جميعها غير مأهولة.

وفي سياق آخر، دعا الوزير الياباني، نظيره الصيني إلى إيجاد حل لانتهاكات حقوق الإنسان في إقليمي هونغ كونغ وشينجيانغ (تركستان الشرقية).

كما شدد الجانبان خلال الاتصال الهاتفي، على أهمية التعاون بين البلدين في تعزيز التجارة "العادلة والمحايدة" بينهما.

وذكرت وكالة "كيودو" اليابانية للأنباء، أن الاتصال الهاتفي بين الوزيرين، هو الأول من نوعه منذ زيارة وانغ يي، لطوكيو، في نوفمبر / تشرين الثاني 2020.

وكانت وكالة "NHK News" اليابانية، قد ذكرت في وقت سابق، أن السفن الصينية انتهكت المياه اليابانية 12 مرة خلال العام الجاري.